

إطلاق مبادرة وطنية لنشر الوعي لدى المرأة السعودية حول الأنظمة والإجراءات المتبعة في القطاعات الحكومية



«إجرائي» هي مبادرة وطنية تحمل شعار «معرفة إجراءاتك دليل... وعيك» تم إطلاقها بتعاون مشترك بين مجلس الغرف السعودية وخدمات حواء للتعقيب النسائي، وذلك بهدف رفع وعي المرأة السعودية بالإجراءات والأنظمة واللوائح المتبعة في القطاعات والجهات الخدمية في ظل تطور الأنظمة وتحديث الإجراءات هذا ما أكدته خلود التميمي مديرة الإدارة العامة النسائية بمجلس الغرف السعودية، وأضافت «إن عدم معرفة وإلمام المرأة بالإجراءات يتسبب بضياع حقوقها وإطالة أمد معاملاتها وهدر وقتها سواء كان ذلك في المعاملات التجارية أو الوظيفية أو المعاملات الخاصة».

ربط جهاز الأحوال المدنية بوزارتي الصحة والعدل



تتجه وكالة وزارة الداخلية للأحوال المدنية نحو الربط الإلكتروني لتسجيل حالات الولادة والوفاة مع وزارة الصحة وشؤون الوفيات، وكذلك الربط مع وزارة العدل لتوثيق حالات الزواج والطلاق دون الحاجة لرجوع الفرد للأحوال المدنية لتوثيق ذلك، فقط سيراجع الأحوال لأخذ البطاقة جاهزة. ووفقاً لصحيفة «الرياض» السعودية فقد اتجهت «الأحوال المدنية» إلى ذلك بعد ما شهد المجتمع مؤخراً من تهاون أولياء الأمور في تسجيل أبنائهم حتى سن المدرسة وأبناء الزوجة الثانية، وكذلك تسليم شهادات التبليغ للأحوال لإسقاط اسم المتوفى، إضافة إلى تلاعب العديد في عدم تسجيل زوجاتهم في بطاقة العائلة وعدم إسقاط اسم الزوجة من البطاقة بعد الطلاق.

مدن تهيئ مصانع نسائية داخل المدن بحلول عام ٢٠١٣م



تعمل هيئة المدن الصناعية السعودية (مدن) على البدء في مشروع تهيئة مصانع محلية متكاملة للنساء، وذلك بحلول عام ٢٠١٣م، جاء ذلك بعد صدور توجيه ملكي لتحديد مواقع في حدود المدن لإقامة مصانع ملائمة لعمل المرأة السعودية، كالصناعات الغذائية والطبية والملابس والعلطور ومستحضرات التجميل. الجدير ذكره أنه تجاوز عددعاملات في المدينة الصناعية الأولى بجدة نحو ٢٥٠٠ امرأة، ويتوقع مضاعفة العدد خلال العام المقبل».

في الرياض إعداد نظام سكاني يعزز الأعمال الأمنية والتنمية الإجتماعية



من أجل دعم الأمن الحضري والجوانب الاجتماعية والتخطيطية والتنمية في مدينة الرياض، وتحديد الأحياء السكنية التي يتمركز فيها مستوى الفقر، وترتفع فيها نسب البطالة والهجرة، الأمر الذي يمكن الجهات المختصة من وضع برامج وسياسات للتنمية الاجتماعية، وتحديد العلاقة بين الجريمة وموقعها ومرتكبها، أنهت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض وبمشاركة ١٦ جهة حكومية من أبرزها: إمارة منطقة الرياض، وزارة الشؤون البلدية والقروية، التربية والتعليم، العدل، العمل، مركز المعلومات الوطني، إدارة التعاملات الإلكترونية الحكومية إدارة الأحوال المدنية في الرياض، من إعداد نظام تسجيل سكاني عبر قاعدة بيانات تربط معلومات السكان بأماكن وعناوين إقامتهم وتحديد الأليات اللازمة لتحديث المتغيرات التي تطلراً على هذه العناوين.

وسيكون بإمكان النظام الربط مع القطاع الخاص وتطوير بيئة الأعمال، إضافة إلى دراسة توسيع تطبيقه على المستوى الوطني، كما سيعمل أيضاً على وضع الآليات اللازمة لتابعة استعمالات الأراضي، من حيث طبيعة ونوع الاستعمالات، ونسب الأراضي الشاغرة والمسكن المشغولة من حيث الحالة والنوع، وتحديد نسب النمو السكاني والاحتياجات السكنية المستقبلية في المدينة بشكل عام، وفي قطاعات محددة بشكل خاص كالقطاع التعليمي، إلى جانب إسهام النظام في توفير معلومات حول الفئات العمرية للسكان في منطقة معينة، مما يشكل الأساس في تحديد الحاجة لبناء المدارس وتوزيع الموارد التعليمية.

للتحقق من هوية النساء السعوديات الداخلية تقرر استخدام البصمة

ينفذ مركز المعلومات الوطني مشروع التحقق من هويات المواطنين والمواطنات باستعمال البصمة بدلاً من الصورة. وسيساهم المشروع من توفير الكثير من الجهد والوقت للتحقق من الشخصية لا سيما المرأة دون الحاجة إلى كشف وجهها، إضافة إلى القضاء جذرياً على المخالفات والتجاوزات التي تتعرض لها النساء كتزوير التوكيلات والسندات المالية، فضلاً عن الكشف عن العديد من القضايا الجنائية التي تهدد أمن الدولة كالتعدي وسرقة الأطفال أو خطفهم.